رايس تقول إن تعزيز الحرية هو الطريق الواقعي الوحيد إلى الأمن

وزيرة الخارجية ترسم معالم التقدم الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير

(نشرت مقالة الرأي هذه، وهي بقلم وزيرة الخارجية الأميركية، لأول مرة في صحيفة الواشنطن بوست في 11 كانون الأول/ديسمبر الحالي. والمقالة ملك مشاع ولا قيود على إعادة نشرها.)

وعد السلام الديمقراطي: سبب كون تعزيز الحرية الطريق الواقعي الوحيد إلى الأمن

بقلم كوندوليزا رايس

وزيرة الخارجية الأميركية

بعد فترة قصيرة من تسلمي مهام منصبي هنا في وزارة الخارجية في وقت سابق من هذا العام، علّقت صورة دين آتشسن في مكتبي. فقبل أكثر من نصف قرن، أثناء سعي أميركا لإعادة تشكيل العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان آتشسن يحتل غرفة المكتب التي أشغلها اليوم. وهناك سبب وراء تعليقي صورته حيث علقتها.

إننا نعيش اليوم، كما عاش آتشسن ومعاصروه، في حقبة استثنائية- حقبة تتغير فيها ساحة السياسة الدولية أمام أنظارنا وأصبح التغير التاريخي فيها أسرع حتى مما يمكن لأي كان تخيله. وصورة سلفي هي بمثابة تذكرة على أن دبلوماسية إدارة الأزمات التقليدية لا تكفي في فترات التغير التي لم يُسبق إلى مثلها. بل يتعين علينا، بدلاً من ذلك، أن نتجاوز مبادئ ونقاشات الماضي وأن نحدث تغييراً جذرياً في الواقع القائم الذي لم يعد يخدم مصالحنا. إن ما يقتضيه الوضع هو فن حكم واقعي لعالم متغير.

وقد رسم الرئيس بوش الخطوط العريضة لهذه الرؤيا في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة توليه الرئاسة لفترة ثانية: "إن سياسة الولايات المتحدة هي السعي إلى تحقيق نمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل بلد وثقافة ودعم ذلك النمو، بغية تحقيق هدف نهائي هو وضع حد للطغيان في عالمنا." ولا يمكن إنكار كون هذا مساراً جريئاً، ولكنه منسجم مع تقاليد السياسة الخارجية الأميركية العريقة، خاصة إبان عهد رؤساء من التاريخ الحديث مثل هاري ترومان ورونالد ريغان. والأهم من أي أمر آخر: إن نهجنا في إدارة شؤون الحكم، مثله في ذلك مثل سياسات ترومان وريغان الطموحة، سينجح ليس فقط لأنه متفائل وقائم على المُثل وإنما أيضاً لأنه قائم على فرضية من المنطق الاستراتيجي السليم والفهم التام للحقائق الجديدة التي نواجهها.

إن نهجنا في إدارة شؤون السياسة الخارجية اليوم يقر بأن قروناً من الممارسات والسوابق الدولية قد قلبت رأساً على عقب في الخمسة عشر عاماً الماضية. ولنتمعن في مثال واحد: لأول مرة منذ صلح وستفاليا (أي المعاهدة التي أنهت حرب الثلاثين عاماً) في عام 1648، أصبحت إمكانية نشوب نزاع مسلح بين قوى عظمى أمراً لا يمكن حتى مجرد التفكير فيه. فالدول الرئيسية تتنافس اليوم بشكل متزايد سلميا، بدل أن تعد الترتيبات للحرب. وتقوم الولايات المتحدة حالياً، بغية دفع عجلة هذا التوجه اللافت للنظر، بإدخال تغيير جذري على شراكاتنا مع دول كاليابان وروسيا ومع الاتحاد الأوروبي، وخاصة مع الصين والهند. ونحن نعكف سوياً على تشييد استقرار عالمي أكثر دواماً واستمرارية: توازن في القوى يرجح كفة الحرية.

وقد دعم هذا التغير الذي لم يشهد التاريخ له مثيلاً تغيرات أخرى. فقد ارتكز نظام الدولة الحديث دوماً، منذ ظهوره قبل أكثر من 350 سنة، على مفهوم السيادة. وكان المفترض هو أن الدول هي الأطراف الدولية الأساسية وأن كل دولة قادرة على، وراغبة في، معالجة التهديدات التي تبرز من أراضيها. ولكننا شاهدنا الآن أن هذه الافتراضات لم تعد صحيحة اليوم، ونتيجة لذلك فإن أعظم التهديدات لأمننا تحددها قوى داخل دول ضعيفة فاشلة أكثر مما تحددها الحدود بين دول قوية عدائية.

وظاهرة الدول الضعيفة الفاشلة ليست ظاهرة حديثة، ولكن الخطر الذي أصبحت تشكله خطر لا نظير له. فعندما يقطع البشر والبضائع والمعلومات الكرة الأرضية بمثل السرعة التي يقطعونها بها اليوم، يمكن للتهديدات العابرة للحدود كالأمراض والإرهاب أن تلحق ضرراً يماثل الضرر الناجم عن جيوش دول. وفي حال انعدام وجود سلطة دولة مسؤولة، أصبح الآن بإمكان التهديدات التي كان سيتم، ويجب أن يتم، احتواؤها داخل حدود البلد المعني أن تذوب في العالم وتؤدي إلى إحداث دمار يفوق التقدير. والدول الضعيفة الفاشلة هي بمثابة مسارات عالمية تسهل انتشار الأوبئة العالمية وتيسر تنقل المجرمين والإرهابيين وانتشار أخطر الأسلحة في العالم.

وتقودنا تجربتنا مع هذا العالم الجديد إلى التوصل إلى أن طبيعة الأنظمة الأساسية أصبحت اليوم أهم من التوزع الدولي للقوة. وإن الإصرار على غير ذلك موقف غير حكيم وغير عملي. وهدف نهجنا في إدارة شؤون السياسة الخارجية هو المساعدة على خلق عالم من الدول الديمقراطية التي يتم حكمها بشكل رشيد وتستطيع تلبية احتياجات مواطنيها وتتصرف بمسؤولية في النظام الدولي. وإن محاولة رسم حدود فاصلة واضحة بين مصالحنا الأمنية ومثلنا الديمقراطية لا تعكس واقع عالم اليوم. ودعم نمو المؤسسات الديمقراطية في جميع الدول ليس تحليق خيال أخلاقياً؛ بل هو الرد الواقعي الوحيد على التهديدات الحالية.

ولكن المشاكل الناشئة عن طبيعة الأنظمة أكثر إلحاحية في إحدى مناطق العالم مما هي عليه في أي منطقة أخرى. ذلك أن "نقص الحرية" في الشرق الأوسط الكبير يوفر تربة خصبة لنمو إيديولوجية كراهية خبيثة وأثيمة إلى حد يدفع الناس إلى لف أجسادهم بالمتفجرات وإلى صدم مبان بالطائرات. وحين يكون سكان هذه المنطقة عاجزين عن دفع عجلة مصالحهم وإنصاف مظالمهم من خلال عملية سياسية مفتوحة، فإنهم ينسحبون بيأس إلى الظل حيث يقتنصهم رجال أشرار لديهم أهداف مخططات قاسية. وفي هذه المجتمعات، من الوهم تشجيع الإصلاح الاقتصادي وحده على أمل أن النقص في الحرية سيعالج نفسه بنفسه بمرور القوت.

ورغم أن منطقة الشرق الأوسط لا تملك تاريخاً من الديمقراطية، فإن هذا لا يشكل مبرراً لعدم القيام بأي شيء. فإن كان كل تحرك يتطلب تحركاً سابقاً له، لن تكون هناك أي بدايات. ونحن على ثقة بأن الديمقراطية ستنجح في هذه المنطقة ليس فقط لأننا نؤمن بمبادئنا وإنما لأن التوق الإنساني الأساسي إلى الحرية والحقوق الديمقراطية قد غيّر عالمنا بشكل جذري. وقد كان المشككون المتشائمون الدوغماتيون والمؤمنون بالحتمية الثقافية متأكدين في يوم من الأيام بأن "القيم الآسيوية،" أو الثقافة اللاتينية، أو الحكم الاستبدادي السلافي، أو القبلية الإفريقية، ستجعل الديمقراطية مستحيلة. ولكنهم كانوا مخطئين، ويجب أن يستلهم نهجنا في إدارة شؤون السياسة الخارجية اليوم من الحقيقة التي لا يمكن إنكارها بأن الديمقراطية هي الضمان الوحيد لسلام وأمن دائمين بين الدول، لأنها الضمانة الوحيدة للحرية والعدالة داخل الدول.

وتتضمن أهداف نهجنا في إدارة شؤون السياسة الخارجية محدودية قوتنا وأسباب تواضعنا. فالديمقراطية بطبيعتها، على عكس الاستبداد، لا تفرض إطلاقا. بل ينبغي أن يختارها مواطنون مقتنعون (بها)- وليس من خلال انتخابات واحدة وحيدة. فعمل الديمقراطية عملية يومية لتشييد مؤسسات الديمقراطية: حكم القانون والقضاء المستقل ووسائل الإعلام الحرة وحقوق الملكية، من بين أمور أخرى. ولا تستطيع الولايات المتحدة صنع هذه النتائج، ولكننا نستطيع، ويتعين علينا أن، نخلق الفرص للأفراد كي يمتلكوا ناصية حياتهم وبلدانهم. إن قوتنا تكتسب أعظم شرعيتها عندما ندعم حق جميع الشعوب الطبيعي، حتى تلك التي تخالفنا الرأي، في حكم نفسها بنفسها بحرية.

إن نهج إدارة شؤون السياسة الخارجية الذي يقتضي أن تنتهجه أميركا في عالم اليوم هو نهج طموح، وحتى ثوري، ولكنه ليس طائشاً. وتصيب السجية المحافظة في الشك في أي سياسية تحتضن التغيير وترفض الوضع القائم، ولكن هذا ليس برهاناً ضد جدارة مثل هذه السياسة. فكما قال ترومان مرة: "إن العالم ليس متحجراً لا يتغير، والوضع القائم ليس مقدسا." وفي حقب التغير الاستثنائي كوقتنا هذا، حين يفوق ثمن عدم التصرف مخاطر التصرف، لا يكون عدم القيام بأي أمر خيارا. ويجب أن تقر المدرسة الفكرية التي يطلق عليها اسم "الواقعية،" كي تكون واقعية حقا، بأنه سيثبت أن الاستقرار بدون الديمقراطية هو استقرار كاذب، وبأن الخوف من التغير ليس وصفة إيجابية للسياسة.

فمن يعتقد حقا، بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، 2001، بأن الوضع القائم في الشرق الأوسط كان مستقراً ومفيداً ويستحق الدفاع عنه؟ وكيف كان يمكن أن يكون من الحكمة المحافظة على وضع الأمور في منطقة تحضن الإرهاب وتصدره؛ حيث كان انتشار الأسلحة الفتاكة يتفاقم، لا يتحسن؛ وحيث كانت الأنظمة الاستبدادية تلقي بظل فشلها على دول وشعوب بريئة؛ وحيث عانى لبنان من الرضوخ لنير لاحتلال السوري؛ وحيث اهتمت سلطة فلسطينية فاسدة بالحفاظ على نفسها أكثر من اهتمامها بتطلعات شعبها؛ وحيث كان طاغية كصدام حسين حراً في أن يذبح شعبه ويزعزع استقرار جيرانه ويقوض أمل السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟ إنه لمن الوهم المحض الافتراض أن الشرق الأوسط كان رائعاً قبل أن تمزق أميركا استقراره المزعوم.

فكروا بكل ما كنا سنخسره في العام الماضي فقط، لو كنا قد صدقنا ذلك ولم لم نقم بأي شيء: لبنان حر من الاحتلال الأجنبي ويدفع عجلة الإصلاح الديمقراطي. وسلطة فلسطينية يقودها زعيم منتخب يدعو علناً إلى السلام مع إسرائيل. ومصر عدلت دستورها لإجراء انتخابات تعددية. وكويت فيها النساء الآن مواطنات كاملات. وبالطبع، عراق قام في وجه تمرد مرعب بإجراء انتخابات تاريخية وصياغة دستور جديد وإقراره، وسيتوجه إلى مراكز الاقتراع مرة أخرى في الأيام القادمة لانتخاب حكومة دستورية جديدة.

لقد كان مثل هذا التقدم غير المسبوق يبدو مستحيلاً في مثل هذا الوقت من العام الماضي. وسيأتي يوم يبدو فيه كله وكأنه كان حتميا. فهذه هي طبيعة الأوقات الاستثنائية، التي فهمها آتشسن جيداً ووصفها تماماً في مذكراته. فقد كتب: "كان الغموض يلف أهمية الأحداث. وكنا نتلمس تفسيراً لها، وأحياناً نعكس خط السلوك الذي اتبعناه بناء على آراء سابقة، وكنا نتردد طويلاً قبل أن ندرك ما يبدو الآن واضحا." وعندما انتهت فترة عمل آتشسن كوزير للخارجية، لم يكن بمقدوره أن يعرف مصير السياسات التي ساعد في استحداثها. ومن المؤكد أنه ما كان قادراً على التكهن بأنه بعد حوالى أربعة عقود من ذلك، سيصبح نشوب حرب بين القوى الأوروبية العظمى أمراً لا يمكن تخيله، أو أن أميركا والعالم ستأخذ في جني ثمار قراراته الصائبة وإدارة انهيار الشيوعية. ولكن، نظراً لكون زعماء مثل آتشسن وجهوا نهج إدارة شؤون السياسة الخارجية على أساس مبادئنا عندما لم تكن هناك سوابق يسترشدون بها، ونظراً لكونهم تعاملوا مع عالمهم كما كان ولم يعتقدوا إطلاقاً بأنهم عاجزين عن تغييره إلى الأفضل، أصبح وعد السلام الديمقراطي حقيقة واقعة اليوم في كل أوروبا وفي معظم آسيا.

وعندما أمر من أمام صورة آتشسن أثناء مغادرتي مكتبي لآخر مرة، لن يكون بمقدور أي شخص أن يعرف مدى ما حققه نهجنا في إدارة شؤون السياسة الخارجية. ولكن لدي ثقة ثابتة بأننا سنكون قد أرسينا أساساً متيناً من المبادئ- أساساً تحقق عليه الأجيال القادمة رؤيا بلدنا الخاصة بعالم حر تماماً وديمقراطي تماماً ويعمه السلام.

رايس؛ واشنطن بوست؛ الديمقراطية؛ الشرق الأوسط؛ Rice; Washington Post; democracy; Middle East;